Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.1), (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

Peacebuilding and Transitional Justice Strategies as a Model in Post-Conflict Countries: Rwanda as a Case Study

Assistant Lecturer Ali Hazim Mahdi

Tikrit University / College of Political Science

ARTICLE INFORMATION

Received:9Jan
Accepted:29Jan
Published:1Mar

Keywords: Peacebuilding, Rwanda, Africa, Transitional Justice

ABSTRACT

Peacebuilding and transitional justice are fundamental concepts that have gained significant traction in the post-conflict era. This concept has evolved over the decades, beginning with the philosophical ideas of medieval thinkers Immanuel Kant and Pascal in the 18th century, continuing through the establishment of the United Nations and the League of Arab States in the mid-20th century, and culminating in the concepts of Johan Galtung and Oliver Richmond. Following the Cold War, modern initiatives such as the Peace Agenda proposed by UN Secretary-General Boutros Boutros-Ghali have emerged, contributing to a broader understanding of peacebuilding that encompasses social, political, and economic dimensions.

In this context, the study indicates that peacebuilding involves four main pillars: providing security, building strong social foundations, establishing permanent peace institutions, and achieving national reconciliation. Various intellectual approaches have emerged, some broad, encompassing all aspects of peace, and others narrow, focusing solely on security considerations.

Regarding the case of Rwanda, the efforts to build peace and transitional justice after the genocide after 1994 were evident, as this experience focused on disarmament, institutional reform, victim compensation, and building national reconciliation, which contributed to the country's long-term stability.

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الاول) (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

استراتيجيات بناء السلام والعدالة الانتقالية كنموذج في دول ما بعد الصراع: راوندا دراسة حالة

م.م. علي حازم مهدي*

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

Ali.h.mahdi@tu.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام: 9كانون الثاني

تاريخ القبول :29 كانون الثاني

تاريخ النشر: 1 اذار

الكلمات المفتاحية

بناء السلام ، رواندا ، إفريقيا ، العدالة الانتقالية

الملخص

يُعدّ بناء السلام والعدالة الانتقالية من المفاهيم الأساسية التي لاقت رواجاً كبيراً في حقبة ما بعد الصراعات ، وقد تطور هذا المفهوم على مر العقود ، بدءاً من الأفكار الفلسفية لدى مفكري العصور الوسطى إيمانويل كانت وباسكال في القرن الثامن عشر، مروراً بتأسيس منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في منتصف القرن العشرين، ووصولاً إلى مفاهيم يوهان غالتونغ وأوليفر ريتشموند ، بعد الحرب الباردة، فقد برزت مبادرات حديثة مثل أجندة السلام التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي، مما ساهم في توسيع مفهوم بناء السلام ليشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

في هذا السياق، بينت الدراسة إلى بناء السلام ينطوي على اربعة محاور رئيسة منها توفير الأمن، وبناء أسس اجتماعية متينة، وتأسيس مؤسسات دائمة للسلام، وتحقيق المصالحة الوطنية ، وقد نشأت اتجاهات فكرية متنوعة، منها الواسع الذي يشمل جميع جوانب السلام، ومنها الضيق الذي يركز على الجوانب الأمنية فقط.

فيما يخص حالة رواندا، فقد تجلت جهود بناء السلام والعدالة الانتقالية بعد الإبادة الجماعية بعد عام 1994، إذ تم التركيز في هذه التجربة على نزع السلاح، وإصلاح المؤسسات، وتعويض الضحايا، وبناء المصالحة الوطنية، مما ساهم في استقرار البلاد على المدى الطويل.

المقدمة

يعد بناء السلام والعدالة الانتقالية من المفاهيم الحيوية التي برزت في أعقاب الصراعات والنزاعات المسلحة، إذ هدفت إلى تحقيق الاستقرار الدائم والمصالحة الوطنية ، فقد نشأت هذه المفاهيم من جذور فلسفية وأخلاقية تعود إلى الفلاسفة ، وتطورت عبر العصور لتصبح جزءاً أساسياً من الجهود الدولية ، ومع تأسيس الأمم المتحدة في القرن العشرين، ازدادت أهمية هذه المفاهيم، وظهرت مبادرات متعددة تهدف إلى تعزيز السلام المستدام.

بالمقابل فقد تزامن مع نهاية الحرب الباردة، بروز صراعات دموية لاسيما في القارة الإفريقية ومنها روندا عام 1994 ، مما جعل الحاجة ملحة إلى مقاربات جديدة تعزز من مفهوم بناء السلام بشكل أشمل، يمتد من نزع السلاح، إلى إصلاح المؤسسات، وتحقيق العدالة الانتقالية، لبناء الثقة بين المجتمعات ، عبر مجموعة من المبادرات المحلية والدولية والتي ساهمت بشكل او بأخر في تطوير الفهم المعاصر لبناء السلام.

أولاً / اهمية الدراسة :

تنبع أهمية دراسة بناء السلام والعدالة الانتقالية من دورها الحيوي في تحقيق الاستقرار الدائم في الدول التي عانت من نزاعات مسلحة ، كما تساهم الدراسة في تطوير نظريات جديدة حول كيفية بناء السلام المستدام، وتعزيز المصالحة الوطنية، وفهم العوامل التي تسهم في نجاح أو فشل هذه المبادرات ، فضلاً عن توفير الدراسة حلولاً قابلة للتطبيق لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتساهم في إعادة بناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع، كما تساهم في الوقاية من تجدد الصراعات.

ثانيا / أشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التحديات التي تواجه تطبيق آليات بناء السلام والعدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع ، فهناك عوامل متعددة، مثل الفروقات الثقافية والسياسية، وضعف المؤسسات، والتحديات الاقتصادية، والتي قد تؤثر على فعالية هذه الآليات ، ومن هذه الاشكالية الرئيسة تتفرع عدة تساؤلات فرعية هي:

1. ما بديات نشأت بناء السلام؟.
2. ما هو مفهوم بناء السلام وابرز اتجاهاته الفكرية؟.
3. ماهي آليات وتحديات بناء السلام؟.
4. ماهية أسس بناء السلام والعدالة الانتقالية في رواندا؟.

ثالثا / فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن نجاح آليات بناء السلام والعدالة الانتقالية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتصميم سياسات تتوافق مع الخصوصيات المحلية، وبمشاركة فعّالة من المجتمعات المحلية ، فضلاً عن أن وجود بيئة مؤسساتية قوية وداعمة يسهم في تعزيز فعالية هذه الآليات.

رابعاً/ مناهج الدراسة:

تم استخدام العديد من المناهج العلمية في هذه الدراسة ، إذ جرى استخدام المنهج التاريخي بعده الاكثر ملائمة لدراسة المسار التاريخي للنزاع في رواند من القرن التاسع عشر وصولاً إلى العقد الأخير من القرن العشرين ، فضلاً عن استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل رصد وتفسير ابرز الاسباب التي ادت للصراع في رواندا وتحليل الاليات الوطنية والدولية لتحقيق بناء السلام والعدالة الانتقالية.

خامساً. هيكلية الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث ، جاء المبحث الأول بعنوان : نشأة ومفهوم بناء السلام ، وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين ، ركز المطلب الأول : نشأة بناء السلام ، في حين جاء المطلب الثاني بعنوان : مفهوم بناء السلام

، اما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان : اليات بناء السلام وتحدياته ، وقسم هذا المبحث إلى مطلبين هما ، ركز المطلب الأول على : اليات بناء السلام ، بينما تضمن المطلب الثاني : معوقات بناء السلام ، واخيراً جاء المبحث الثالث بعنوان : بناء السلام وتحقيق العدالة الاجتماعية في رواندا ، وقسم إلى مطلبين مطالب هي: ركز المطلب الأول : الجذور التاريخية للنزاع ، واخيراً جاء المطلب الثاني بعنوان : العدالة الانتقالية وبناء السلام في رواندا ، كما تضمنت الدراسة خاتمة لأهم ما توصل إلية الباحث.

المبحث الأول

نشأة ومفهوم بناء السلام

المطلب الأول : نشأة بناء السلام

تعد بدايات ظهور دراسات بناء السلام مسألة قديمة لم تكن حديثة نسبياً ، كونها تعود إلى تاريخ طويل فالأمم والشعوب عانت منذ فجر التاريخ الكثير من الصراعات العنيفة والحروب فيما بينها ، والتي ولدت افكاراً لا حصر لها حول ماهية اسباب هذه الحروب وامكانية اقامة السلام الدائم بين الدول ، ويمثل ايمانويل كانط احد ابرز رواد العصور الوسطى ممن طرح فكرة السلام الدائم عبر مقالته الشهيرة في هذا السياق، فضلاً عن ذلك فقد طرح مفكرين اخرين امثال عالم الرياضيات في القرن السابع عشري باسكال طروحات فكرية حول اهمية السلام والذي قال **"الرجال لا يفعلون الشر أبدًا"**.[1]

بالمقابل يعتقد (أوليفر ريشتموند) أن دراسات السلام وضعت ضمن جداول الاعمال الرئيسة لحقل العلاقات الدولية منذ العام 1919 ، وتم التعامل معها ضمن الاطر المؤسسية الرئيسة في العصر الحديث ، الا ان تخصص العلاقات الدولية كان ميالا للتعامل مع السلام ضمنا القراءات النظرية للنظام الدولي ، فضلاً عن ذلك فإن الاحداث التجريبية التي استمرت في العلاقات الدولية حالت الى الارتباط بالعنف بشكل أكثر نسبياً من السلام ، علاوة على ان نظريات العلاقات الدولية مالت الى تطوير مفاهيم السلام بشكل غير مباشر متعلق بالفكر والممارسة المتعلقة بالدولة ، ولهذا اهملت دراسة السلام على مر العصور.[2]

ويعد حقل دراسات السلام من الحقول التي تداخلت فيها الانشطة الانسانية ، كما ساهم ظهور علم الاجتماع الحديث، في بروز هذ الحقل بشكل أكبر مما عليه في المراحل لاسيما وانه اصبح حقل اكاديمي خاص مستقل.[3]

كما شهد العام 1945 تأسيس أول معهد متخصص في دراسات السلام في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتحديد بعد القاء الأخيرة القنبلة النووية على اليابان اثناء اواخر الحرب العالمية الثانية ، وترافق مع هذا التاريخ تأسيس منظمة الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإقليمية على غرار جامعة الدول العربية من أجل فض النزاعات والحروب بين الدول ، ، وفي العام 1975 صدرت او دورية علمية متخصصه في دراسات السلام من جامعة ميشغان وكانت باللغة الانكليزية ، وفي السياق نفسه تعد الدول الإسكندنافية من بين أكثر دول العالم اهتماماً في هذا الحقل.[4]

وبالتالي فإن للحديث عن اسس دراسات السلام لم يتفق الباحثين حول الأصل الحقيقي لنشأت هذا التخصص ، ولكن الارجح هو (جوهان غالتونج) ، فالأخير يعد أول من نشر بيان لرفض الحرب في العام 1959 ، وان بحوث دراسات السلام

---

[1] نسيم بلهول وعطاء الله فشار ، دراسات السلام النشأة والتطور ، الجزائر ، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 16 ، العدد 3 ، 2024 ، ص 22.

[2] ايناس عبد السادة علي ومحمد عبد الاله مطر ، انماط البيئة الاستراتيجية ودورها في تحديد استراتيجيات التعامل مع حالات الصراع والسلام ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 56 ، بغداد ، 2018 ، ص 119-120.

[3] باسم علي خريسان ، بناء السلام دراسات في اليات بناء السلام في العراق ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد (52) ، 2018 ، ص 135-136.

[4] سامي ابراهيم الخزندار ، علم دراسات الصراع والسلام وفض النزاعات النشأة والتطور ، المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية ، العدد 1 ، 2013 ، ص97-98 .

كانت في وقت مبكر مدفوعة بقوة بالتفكير في مأسي الحرب العالمية الثانية ، وشعور بأزمة بقاء الانسان الناجمة عن خطر نشوب حرب نووية شاملة بين القوى العظمى ، ومن هنا فجوهان غالتونج يعد عند كثير من الباحثين والمختصين الرائد الثلاثي للسلام أي (حفظ السلم - صنع السلام - بناء السلام)، وقد أدى عمله الى الاستنتاج بأن السبب الجذري لجميع الصراعات هو الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية ، واستخدام مصطلح العنف البنيوي لوصف الصراعات التي تحصل بسبب الهياكل المؤسساتية، وبالنسبة لغالتونج ينطوي بناء السلام على معالجة الاسباب الجذرية للعنف وازالتها.[5]

وبعد نهاية الحرب الباردة دخل العالم في عهد جديد ادت الياته هي الاخرى لبروز مفاهيم وفلسفات جديدة عن السلام مرتكزه على الجهود والحركات ، وظهور اساس جديد لبناء السلام لمواجهة حروب ما بعد الحرب الباردة التي غلبت سمتها النزاعات والصراعات الداخلية ، والتي ادت الى موت الملايين من المواطنين في كافة انحاء العالم ، أما لأسباب عرقية أو أثنية او ثقافية أو غيرها ، مثل ما حدث في الابادة الجماعية في رواند عام 1994 ، كما بلغت كلفة بعثات حفظ السلام في افريقيا 7 بليون دولار في عامي 2007-2008 ، وهكذا نرى كيف تطور وتدرج مفهوم السلام من الارتكاز على فكرة نبذ الحروب والنزاعات ليصل الى بناء السلام من اجل حفظ سبل العيش الكريم للإنسان وتعزيز سلامته وعلاقته مع البيئة ، وقد ادرك العالم ان الانسان هو الاصل وانه لا يمكن تعزيز السلام بدون اقرار وكفالة تمتع الفرد بحقوقه الاساسية والعيش بكرامة والتمتع بالمساواة.[6]

وقد طرأ تحول على مفهوم بناء السلام من حيث انتشاره اذ اصبح اكثر انتشارا بعدما استخدمه الامين العام الاسبق للأمم المتحدة (بطرس بطرس غالي) في العام 1992 في رؤيته حول السلام المسماة اجندة السلام عندما اكد على ضرورة العمل على تحديد ودعم الهياكل التي تدعم السلام ، وفي تقريره المقدم عام 1998 عن اسباب الصراع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في افريقيا ذهب الى القول **"ما اقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو الاجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة"** ، وهكذا نرى كيف ان عملية بناء السلام نشأتها مرت بشكل تدرجي ومرحلي واخذت تطورها من تطور الظروف الدولية وما مر به المجتمع الدولي من حروب وصراعات الى ان اصبح السلام في عالمنا اليوم له من الأولوية بمكان اصبح الغاية التي تنشدها الدول لأنه على اساس السلام يتولد الاستقرار ويعقب الاستقرار مرحلة البناء المجتمعي والمؤسسي ، فبدون السلام تسود قيم وسلوكيات الحرب وعدم الاستقرار.[7]

المطلب الثاني : مفهوم بناء السلام :

يعبر السلام عن تلك الوضعية التي تغيب فيها الحرب والقتال بين الافراد والدول ، فضلاً عن ذلك فقد ميز (جوهان غالتنغ) بين السلام السلبي الذي يراد به الجهود لوقف العنف الجسدي او النفسي وهو العنف المباشر ، والسلام الايجابي الذي يشير إلى جهود انهاء العنف البنيوي والثقافي أي العنف غير المباشر ، بالمقابل فقد تضمنت المبادئ الاربعة عشر للرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون) لبناء السلام ، إذ هذه المبادئ ان استمرار بناء السلام لابد أن يستند إلى مؤسسة دولية ضامنة له وهي عصبة الامم المتحدة ، ومن هذا المنطلق فإن بناء السلام يشير إلى **"تلك العمليات التي تهدف الى انعاش المجتمع المدني واعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحروب او النزاعات الاهلية للمجتمعات ، وتهدف هذه العملية لا إقامة مختلف المؤسسات اذا لم تكن موجودة بشكل يمنع نشوب الحرب مرة اخرى".**[8]

فضلاً عن ذلك فإن بناء السلام يشير من الوهلة الأولى تعبيرا لغويا غامضا الامر الذي يستوجب التدقيق فيه وبحث مفرداته بروية ، فمصطلح يتكون من مفردتين هما بناء وسلام وهاتان مفردتان كفيلتان بألقاء ظلالهما كمفاهيم على تصوراتنا

---

[5] المصدر نفسه ، ص 136.

[6] عمر جمعة ، بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجاوب المحلي واعادة التأهيل المجتمعي ، سامراء ، دار الهاشمي ، 2019 ، ص 70.

[7] باسم علي خريسان ، مصدر سبق ذكره ، ص137 .

[8] خيرة لكمين ، استراتيجية الامم المتحدة في بناء السلام بين طوح النصوص ومحدودية التنفيذ العراق 2003-2016 نموذجا ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة 8 ماي 1945 ، الجزائر ، 2018 ، ص34-37.

الفكرية ، ولذلك فهو " **اعادة بناء المجتمع بعد الصراع وهو اكثر من اعادة بناء البنية التحتية وتشمل طائفة واسعة من البرامج والحقوق السياسية والانمائية والانسانية والبشرية والاليات وهي تشمل اعادة ادماج الجنود واللاجئين**" .[9]

ويستخدم بناء السلام بمعنى اوسع كمصطلح عام في البحوث السياسية والتطبيقية ليشير إلى " **الجهود التي تشجع على تطوير الاوضاع الهيكلية والمواقف وانماط السلوك السياسي الذي قد يسمح سلميا بازدهار واستقرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في النهاية**" ، وتهدف هذه الانشطة إلى المساهمة في انهاء وتجنب الصراعات المسلحة ، وفقاً لما سبق تندرج تحت انشطة بناء السلام اربعة عناوين رئيسة وهي:[10]

1-توفير الأمن

2-ارساء الاسس الاجتماعية والاقتصادية للسلام طويل الامد

3-وضع الاطار السياسي لسلام طويل الامد

4-ايجاد المصالحة والشفاء من جراح الحرب واقامة العدالة

أما فيما يخص اتجاهات التي عرفت بناء السلام فهي ما يلي : [11]

1-الاتجاه الأول : يتناول مفهوم بناء السلام من منظور واسع ، إذ يرى ان الهدف العام من بناء السلام هو "**تحديد هياكل الدعم التي ستقوي وتعزز السلام لتجنب عودة الدولة للصراع مرة اخرى**" ، أي بمعنى أن هياكل الدعم لابد أن تتجاوز التدخل في الازمات وتعمل في بناء هياكل ومؤسسات قبل واثناء وبعد الصراع او النزاع ، ولذلك يعتقد راود هذا الاتجاه أن مفهوم بناء السلام جزءا لا يتجزأ من المفهوم العام لبناء الدولة.

2-الاتجاه الثاني : يرى اصحاب هذا الاتجاه أن بناء السلام في معناه الضيق ولذلك فهم يفسرون بناء السلام ووصفه إلى الطبيعة السياسية فحسب ، وبالتالي السعي لخلق عملية سياسية فعالة قادرة على التعامل مع الصراعات دون العودة الى الصراع والعنف مرة اخرى ، في حين يرى بعض رواد هذا الاتجاه ان مفهوم بناء السلام من منظور اقتصادي سياسي هو "**تلك الاجراءات السياسية الاقتصادية بالأساس التي تيهئ البيئة الداخلية لديمومة واستمرارية السلام وعدم النكوص والارتداد للحرب او الصراع المسلح مرة اخرى ومن ثم جعل خيار السلام الدائم خيارا واقعيا**.

ومن هنا فإن بناء السلام يعرف "**مجموعة اجراءات وترتيبات ما بعد انتهاء الصراعات لتهيئة البيئة الداخلية ومعالجة الاسباب الجذرية للصراع واثاره بما يضمن عدم تجدد الصراع مرة اخرى وخلق مؤسسات قادرة على ادارة الصراعات والنزاعات الداخلية بصورة سليمة**".[12]

بالمقابل فقد ساهمت ظروف دولية في بروز هذا الحقل من الدراسات منها ما يلي :[13]

1-توسيع نطاق التهديدات التي تعترض السلم والأمن الدوليين : ان تبني ميثاق الامم المتحدة مفهوما تقليديا للسلم والأمن الدوليين يقوم على اساس ان التهديدات التي تعترضها تكمن في فكرة اللجوء الى استخدام القوة المسلحة او التهديد بها ،

---

[9] خالد عكاب حسون وسالم انور احمد ، المفهوم المعاصر لبناء السلام في اطار القانون الدولي والانساني ، مجلة للعلوم السياسية ، العدد 15 ، 2018 ، ص38-39.

[10] المصدر نفسه ، ص38-39 .

[11] محمد عبد الرحمن محمد غيث ، دور الامم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحرب الاهلية دراسة لحالة السلفادور 1992-1996، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، برلين ،2019، متاح على الرابط https://democraticac.de/?p=61930 (2026/1/8)

[12] محمد عبد الرحمن محمد غيث ، مصدر سبق ذكره .

[13] حمدوش رياض ، تطور مفهوم بناء السلام دراسة في النظرية والمقاربات ، مركز عدل لحقوق الانسان ، 9 اذار 2029 ، متاح على الرابط: http://taizsages.org/ar/images/pdf/a7.pdf (2026/2/2)

وعليه فإن تطور مفهوم الأمن الجماعي الذي خرج عن اطاره التقليدي ذي الابعاد العسكرية اصبح تطبيقه ينطوي على البعد الانساني ، وبذلك فقد أصبح تحقيق الاستقرار في المجتمع الدولي يتطلب تخطي معالجة المخاطر المرتبطة بالنزاعات المسلحة ، عبر اعطاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية حيزا اكبر من الاهتمام.

2-تزايد المخاطر المنبثقة عن النزاعات المسلحة غير الدولية : يعد تعامل الامم المتحدة مع النزاعات ذات الطابع غير دولي حديثا نسبياً ، ولم يتطرق ميثاق الامم المتحدة لمثل هذه النزاعات كأحد عوامل تهديد السلم والأمن الدوليين وعلى عكس تلك ذات الطابع الدولي.

3-اصبحت النزاعات المسلحة غير الدولية بحد ذاتها تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين : اذا كان من شانه ان تعرض شعب الدولة التي يقوم ضمن حدودها النزاع لا اعمال تنطوي على انتهاكات لحقوقه الاساسية او اذا اسفر النزاع عن موجات النزوح واللجوء ، وما يعقب ذلك من مشاكل تطال الدول الاخرى ، ويأتي مفهوم بناء السلام بما يمتلكه من رؤية لمرحلة ما بعد النزاعات المسلحة ليعالج مرحلة حساسة تعقب النزاعات المسلحة على اختلاف انواعها ، إلا انها تبدو اكثر سياسية في مرحلة النزاعات المسلحة غير الدولية لما تنطوي عليه بيئة هذه النزاعات من تناقضات واختلافات اكثر قابلية للعودة مجددا الى دوافع النزاع.[14]

خلاصة القول أن بناء السلام هو مفهوم ذو جذوره فلسفية سياسية اجتماعية قانونية طرح من قبل مفكرين امثال كانط وباسكال بدايةً ، وتطور ليصبح مجالاً أكاديمياً متكاملاً، يدمج بين مجموعة من العلوم الانسانية ، عبر جهود رواد مثل أوليفر ريتشمونت ويوهان غالتونغ، وبذلك فقد اصبحت دراسات السلام ركيزة أساسية لتعزيز السلم والأمن العالمي ، لاسيما في حقبة ما بعد الحرب البادرة ، والتي تزايدت فيها الحاجة لتطوير مناهج ودراسات حول بناء السلام، ومن هذا المنطلق فقد اصبحت دراسات السلام جزءاً من الأجندات الدولية، ومنها مبادرة بطرس غالي ، وبهذا، أصبح مفهوم بناء السلام ليس مجرد فكرة نظرية فحسب ، وإنما هو نهج عملي يهدف إلى معالجة جذور النزاعات وتعزيز التفاهم والتعاون العالمي.

المبحث الثاني
اليات بناء السلام وتحدياته

في عالم ما بعد الصراعات، يمثل بناء السلام عملية معقدة تتداخل فيها عناصر متعددة، تبدأ بالحوار والوساطة، وتمرّ بالتدريب وإقامة العدالة، ثم صياغة السياسات المناسبة ، ويُعدّ هذا البناء سلسلة من الأنشطة التي تشمل الدعوة للتغيير، والحدّ من العنف، وبناء القدرات، فضلاً عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وإعادة النازحين ، ومع ذلك، فإن تحقيق السلام لا يخلو من التحديات، فهناك معوقات مثل ضعف المؤسسات، وتدمير البنى التحتية، وفقدان الأمن، بالإضافة إلى التعصب الديني والعرقي، كل هذه العوامل تتطلب مهارات ومعرفة عميقة، وتعاوناً مع جميع الأطراف، بما في ذلك الخصوم، لتجسيد قيم التسامح بناء الأسس السلمية.

المطلب الأول : اليات بناء السلام

يراد ببناء السلام في كافة المجتمعات بأنه وسيلة لمنع العنف والصراعات ، ويخلق بيئة قادرة على التعامل مع الصراع ، ولا يتم هذا الأمر إلا عبر مجموعة من الآليات التي تعبر عن توجهات نحو تحقيق السلام وهي كما يلي : [15]

أولاً. الحوار : تجمع عملية الحوار افراد الجماعات لمناقشة قضايا بالغة الأهمية وفي الوقت نفسه لزيادة التفاهم الذي يمثل عاملاً مهماً في البناء الأسس الديمقراطية ، ومواجهة المشكلات المحلة التي تحتاج إلى قرارات وحوارات تقوي العلاقات البينية لاسيما في المجتمعات المنقسمة.

---

[14] حمدوش رياض ، مصدر سبق ذكره

[15] 3. ليزا سيرك ، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام ، دار الثقافة ، القاهرة ،2011، ص 73.

ثانياً. **التدريب :** ينطوي هذا المدخل ضمن فئة بناء القدرة ضمن استدامة السلام ، غير ان التدريب هو ايضا يستخدم لتحويل مسار الصراع وبذريعة تعلم مهارات الاتصال والتفاوض ، وهناك الكثير من ورش العمل التدريبية تقام لجماعات متصارعة وتنتهي بتكوين منتدى لبناء العلاقات ، وتحديد القضايا الجوهرية وتطوير بدائل جديدة للتعامل مع جذور النزاعات العنيفة .

ثالثاً. اقامة العدالة : وهنا تقوم الانظمة القانونية والجنائية الرسمية بدور مهم في ترسيخ النظام واقامة العدالة غير ان هذه الانظمة يمكن ان لا تكون منصفة ، ونادرا ما تركز على شفاء مسار الافراد والعلاقات وتحويلها ، ولكن عمليات العدالة الانتقالية يمكنها ان تحدد اضرار الاشخاص المشتركين في الصراع او الجريمة واحتياجاتهم ومسؤولياتهم.

رابعاً . صياغة السياسات الملائمة : تمثل مسألة صياغة السياسات العامة المناسبة ركيزة اساسية في أي عملية بناء السلام فالحكومة هي التي توجه الافراد حول كيفية التعامل معها ومع بعضهم البعض ، وفي الوقت نفسه اتخاذ القرارات بالاعتماد على القوانين والتعليمات ، وبالتالي فإن السياسات الحكومية هي من تؤثر في حياة الافراد بشكل مباشر وغير مباشر ، فضلاً عما سبق فمنظمات المجتمع المدني التي تعد من المؤسسات الساندة في مجال السلام عبر جمع اصحاب الصلة وتحليل القضايا وتطوير مقترحات وتقديمها للجهات المعنية بهدف حل الازمات وتحقيق السلام المستدام.

خامساً. الوساطة :

إن الوساطة كوسيلة لحل النزاعات لا تشكل الوسيلة الوحيدة لحل النزاعات بل جزء من مجموعة من الاليات الأخرى، إذ يأتي دورها في حالة فشل الأطراف المتنازعة في التوصل إلى اتفاق من خلال الاتصال والتفاوض المباشر بينهم، أي يتم السعي عبر هذه الوساطة إلى حل النزاع على يد أطراف خارجين عن نطاق الخصومة.[16]

وهكذا نرى مدى الدور الذي تؤديه تلك المداخل ، التي تعد بمثابة الركيزة الاساسية لبناء السلام بين ابناء المجتمع الواحد لاسيما في مجتمعات ما بعد الصراع ، ولابد ان نشير الى ان بناء السلام يمثل تلك العملية القائمة على مجموعة من الانشطة ويمكن اجمالها بالنقاط التالية : [17]

1-الدعوة للتغيير : وتشير إلى ضرورة زيادة الامكانيات لمعالجة المسائل المهمة في المجتمع مع تهيئة الظروف المناسبة لتحويل العلاقات بشكل يتناسب مع حالة المجتمع وامكانياتها وتوجهاته.

2-الحد من العنف المباشر : ويكون هذا عبر مختلف الانشطة الرامية للتقليل من العنف المباشر ومعاقبة المتسببين فيه ، ووضع حد لمنع تكرار مثل هكذا ممارسات تهدد حياة الافراد.

3-بناء القدرات : وتتم هذا العملية في كافة المجالات منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى البيئية ، وبالتالي دعم استعادة اوضاع المجتمع ما قبل الصراع.

وينبغي أن نشير ايضاً إلى مسالة بالغة الأهمية إلا أن التعايش السلمي يمثل مسألة بالغة الأهمية ذو ابعاد ثقافية وحضارية ومدخلاً للحوار محورياً للثراء الفكري الذي بدوره يلهم المجتمع ويجنبه الوقوع في الجوانب السلبية ، أي بمعنى آخر أن التعايش السلمي يمكن أن يشكل نظاما يحترم الراي الاخر ويصون الحقوق ويضمن المسارات بين المواطنين ، على اعتبار أن التنوع الديني والطائفي والعرقي والاثني هو قاعدة فلا وجود لآية دولة ولا تنوع فيها.[18]

ولابد من التأكيد إلى أن هناك العديد من النقاد التي تسبق عملية تحقيق السلام وهي : [19]

---

[16] رشدان علي محمود ، الوساطة لتسوية النزاعات بين النظرية و التطبيق ، عمان ، دار اليازوري ، 2011 ، ص 47.

[17] خيرة لكمين ، مصدر سبق ذكره ،ص71-72

[18] عمر جمعة ، مصدر سبق ذكره ، ص 70-71.

[19] قحطان حسين طاهر ، اعادة السلام في المناطق المحررة من داعش وعقبات التنفيذ ،مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، 7 ايار 2015 ، متاح على الرابط : https://2u.pw/u9EAah (2026/2/7)

1-رصد أي نشاطات مسلحة والعمل بشكل سريع لمعالجتها.

2-تسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في المؤسسات المدنية، وحصر السلاح بيد أجهزة الدولة الرسمية، ومعالجة آثار الحرب من ألغام وعبوات ناسفة.

3-العمل على إعادة النازحين والمهجرين إلى مناطقهم المحررة وفق اطر إنسانية وقانونية.

4-معالجة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى نشوب النزاع أو الحرب.

5-وضع خطة حقيقية ومتكاملة ودقيقة لتحقيق مصالحة وطنية فعلية وناجحة بعيدة عن المزايدات السياسية دون التجاوز على حقوق الضحايا والتأكيد على متابعة المجرم قضائيا والاقتصاص منه حصرا دون غيره.

6-إن عملية بناء السلام بحاجة إلى صانع سلام ناجح ذو مؤهلات معرفية وشخصية ودبلوماسية متميزة تجعله مقبولا كوسيط بين الأطراف المتنازعة من أجل نجاح عملية بناء السلام.

7-معالجة أي ثغرات على وجه السرعة يمكن أن تتسبب بالعودة إلى حالة الحرب بعد أن توقفت: مثل عمليات التخريب والحرق والسلب والنهب والانتقام من الأبرياء وعمليات الثأر، فالعمل بمبدأ العين بالعين يجعلنا جميعا نفقد البصر.

8-العمل بسرعة على عودة النشاطات الاقتصادية والخدمية إلى الحياة لأن ذلك يوفر الأساس اللازم للأمن والسلم.

9-إن عملية بناء السلام في المناطق المحررة تتطلب الوصول إلى اتفاق ليس مع الأصدقاء فحسب بل مع الأعداء أيضا وهذا يحتاج إلى فتح قناة اتصال معهم للوصول إلى تفاهمات مقبولة، مع استثناء من يرفض الحلول السلمية ولا يؤمن سوى بالقتال وسيلة لتحقيق المطالب.

10-أن نعمل على نشر قيم التسامح والسلام والعفو في المجتمعات التي عانت من النزاعات والحروب وعاشت مآسيها لأن غالبية أفراد هذه المجتمعات قد أيقنت تماماً انه لا مجال أمامها سوى القبول بالسلام، وإن العودة لحالة الحرب سيخلق المزيد من الكوارث والمآسي.

المطلب الثاني : معوقات بناء السلام

لاشك ان مهمة بناء السلام في المناطق التي شهدت صراعات مسلحة تكاد تكون من اصعب المهام التي تواجهها الحكومات والمنظمات بشقيها الإقليمية والدولية ، بسبب حجم الدمار والخراب الذي تتسبب به هذه الصراعات على المستويين المادي والمعنوي ، فتدمير البنى التحتية من مؤسسات خدمية وامنية يترافق مع تأثيرات سلبية على مستوى الفرد والمجتمع ، ويؤدي إلى انعدام الأمن وشيوع الفوضى وعمليات القتل والتهجير ، وشيوع ثقافة الانتقام وعدم الثقة بين افراد المجتمع لاسيما في ظل غياب القانون وضعف سلطة الحكومة الشرعية.[20]

وفي السياق نفسه يمثل التعصب الديني والعرقي من اهم معوقات السلم المجتمعي كونه يولد التطرف العنيف والكراهية والإرهاب ، اذ ان كثير من الحروب والنزاعات والصراعات الناشئة في شتى المناطق مصدرها التطرف الديني والصراع الطائفي.[21]

بالمقابل تشكل قضايا التنمية وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية من أهم المعوقات التي عملية بناء السلام في الدول النامية ، إلى جانب قضية الفقر والحرمان ، فضلاً عن ذلك تمثل عمليات الفساد والعجز المالي معوقات مهمة في طريق تحقيق الاستقرار وبناء السلام ، وذلك فإن الحديث عن أي عملية بناء سلام تحتاج دعم من قبل المنظمات الدولية من أجل القيام بعمليات الاصلاح الاقتصادي وإعادة تأهيل البنى التحتية والتنمية والإغاثة الإنسانية الفورية وإعادة الأعمار وإنشاء

---

[20] قحطان حسين طاهر ، مصدر سبق ذكره .

[21] عزيز سمعان دعيم ، ثقافة السلم المجتمعي عقبات وتعزيزات من وجهة نظر عينة مجتمعية ، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا ، العدد 5 ، 2019، ص20 .

اقتصاد مستقر نسبياً من أجل تحقيق بناء سلام مستدام ، من منطلق أن توفير العام الاقتصادي ولاسيما إعادة الأعماء تشكل نقطة مركزية في أي عملية بناء سلام كونها من توفر الثقة بين الأطراف المتحاربين.[22]

إلى جانب ما سبق انعدام الأمن الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، فعلى صعيد المؤسسات يمكن أن تؤدي هذه الأطر إلى ممارسة منتسبيها للعنف والاقصاء للأطراف الأخرى مما يولد حالة عدم الثقة وارتفاع مستويات العنف الذي يعد عائقاً اساسياً اما بناء السلام ، لذا لا يمكن الحديث عن سلام مع سيادة العنف بالياته المختلفة ، ولهذا فإن انعدام العدالة في داخل المجتمع تجعل من الصعوبة تحقيق سلام مستدام.[23]

خلاصة ما سبق ، أن بناء السلام عملية شاملة تتطلب تنسيقاً بين عدة آليات مثل الحوار المستمر والوساطة الفعّالة، فضلاً عن بناء القدرات المحلية وإقامة نظام عدالة شامل ، إضافة إلى ذلك، فإن التحديات التي تعيق هذه العملية تشمل غياب الثقة بين الأطراف، واستمرار الصراعات، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والفساد ، كما أن بناء السلام يتطلب التعاون مع جميع الأطراف، بما في ذلك الأعداء، والعمل على إزالة العقبات وتحقيق الاستقرار على المدى البعيد ، فبهذه الطريقة، نستطيع أن نبني سلاماً مستداماً يساهم في تعزيز الاستقرار والتنمية.

المبحث الثالث

بناء السلام وتحقيق العدالة الاجتماعية في رواندا

المطلب الأول : الجذور التاريخية للنزاع

بحلول العام 1884 اجتمع قادة أوربا في برلين لتقسيم الاراضي الافريقية بينهم من اجل احداث السلام في أوربا ، وبموجب هذا الاتفاق منحت رواندا لألمانيا عام 1885م ، وبعد انهزام المانيا في الحرب العالمية الأولى ، وضعتها عصبة الأمم المتحدة تحت الانتداب البلجيكي عام 1916م ، وكانت سياسة بلجيكا تشبه سياسة المانيا المبنية على التفرقة ، والتقسيم من اجل احكام السيطرة ، اذ شكلت بلجيكا في بداية دخولها عاصمة ادارية واقتصادية جديدة مقرها (Bujumbura) والادارة الثانية كانت غير مباشرة عاصمتها بورندي تعمل مع قادة ووجهاء محليين في ظل النظام البلجيكي.[24]

وفي نفس الوقت كانت بلجيكا قد مهدت لتشكيل حكومة من قبل الهوتو ، وبالتالي ابدى قبيلة التوتسي تخوفا كبيرا من وصول الهوتو الى الحكم ، وفي عام 1959 م حدثت مجازر وموجات عنف من الهوتو قتل فيها المئات من التوتسي وشرد الالاف ، واجبروا على الفرار الى البلدان المجاورة ، وكانت تلك ما يطلق عليها ثورة فلاحي الهوتو ، مما ادى ذلك الى الاطاحة بالملك التوتسي ، وفي عام 1961م وضعت بلجيكا وبشكل انفرادي حدا لوصايتها وتم اعلان استقلال رواندا عام 1962م بضغط من منظمة الامم المتحدة .[25]

بالمقابل كان نمط الادارة الاستعمارية البلجيكية غير مباشر باستخدام مشايخ ورؤساء التوتسي (الحكام التقليدين) ما سمح للتوتسي بفرض ارادتهم على الهوتو بشتى انواع السبل ، فكان بمقدورهم تحصيل الضرائب وتوزيع الاراضي والحصول على العاملة اللازمة ، فضلا عن الفصل في المنازعات ، والقيام بالأمور الادارية اليومية ، بل عملت قبيلة التوتسي على وضع بطاقات هوية للتميز بين الاثنيات ، وواصلت بلجيكا دعمها للتوتسي فيما زادت اوضاع الهوتو ترديا ، الامر الذي كان يثير حفيظة الاغلبية من الهوتو .[26]

---

[22] وليد احمد سليمان الجرجري ، دور الأمم المتحدة في إرساء الديمقراطية ، عمان ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2021 ، ص 242.

[23] باسم علي خريسان ، مصدر سبق ذكره ، ص 147-148

[24] Harry Magdoff , The race for colonies in sub-Saharan Africa , Britannica , in link : https://www.britannica.com/topic/Western-colonialism/The-race-for-colonies-in-sub-Saharan-Africa (8/2/2026)

[25] كريم مرابط ، مسألة الاقليات في افريقيا من منظور القانون الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الحقوق والعلوم الادارية ،2001م ، ص63 .

[26] ايمن مصطفى عبد القادر سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص142 .

فالبلاد يعيش فيها ثلاث مجموعات اثنية وهم الحرفيون والمزارعون والرعاة فـ "التوا" مجموعة الصيادين التقليديين في الغابات ويمثلون الاقلية وتشكل نسبتهم نحو 1% ، وهم السكان الاصليين لرواندا ، وفي المرحلة تاريخية لاحقة قدمت جماعات عرقية تنتمي الى البانتو ، عملوا في الزراعة عبر استصلاح الاراضي وتقسيمها فيما بينهم ، واتسمت التنظيمات الاجتماعية التي اقامها الهوتو بعدم المركزية ، على الرغم خضوعهم لسلطة الملك ، ويمثلون قرابة 84% من سكان رواندا ، في حين تمثل قبائل التوتسي وتعني (رعاة الماشية) وهم الاكثر ثرائا ، ويشكلون 15 % من سكان البلاد ، وقد قدموا من اثيوبيا في القرن الرابع عشر ويطلق عليهم الشعوب الحامية ويتميزون بطول القامة ويمتلكون تقاليد حربية صارمة، فضلا عن تطويرهم لمؤسسات وتنظيمات مركزية قوية ، وعلى الرغم من انهم اقلية لا تتجاوز 15 % فحسب ، الا انهم استطاعوا ان يسيطروا على الاغلبية (الهوتو) وفرضوا عليهم نظاما اقطاعيا متسلطاً.[27]

ويعتقد علماء الاجتماع أن من بين اسباب الصراع الرئيسة في رواندا[28]* ، إلى الكثافة السكانية والاختلاف الثقافي والديني والاثني والموقع الجغرافي الحبيس للبلاد ، والتنافس على السلطة ، والدور الاستعماري في المنطقة ، إذ وصف ما حدث في رواندا عام 1994 بمثابة الابادة الجماعة وعمليات التطهير العرقي بين القبائل المتخاصمة هناك.[29]

يمكن القول أن النزاع في رواندا له جذور تاريخية عميقة، حيث تعود جذوره إلى فترة الاستعمار الأوروبي، حيث قامت ألمانيا ثم بلجيكا بتعزيز الانقسامات العرقية بين الهوتو والتوتسي ، فقد قامت القوى الاستعمارية بتفضيل التوتسي على الهوتو في مجالات التعليم والإدارة، مما زاد من التوتر بين المجموعتين. هذه الانقسامات تفاقمت مع مرور الوقت، وادت في النهاية إلى الإبادة الجماعية عام 1994 ، وبذلك فقد كان للاستعمار دور كبير في تأجيج الصراع بين الهوتو والتوتسي.

بالمقابل فقد أثار مقتل الرئيس الرواندي جوفنيل هامبياريمانا ، والرئيس البورندي سيبريان هاريامير بعد اسقاط الطائرة التي كانت تحملهم بمطار قرب كيغالي في 6 ابريل عام 1994 ، فبعد هذه الحادثة انطلقت اعمال الابادة الجماعية في كل ارجاء البلاد بين الفرق المتطرفة التابعة للهوتو وبين الجبهة الوطنية الرواندية التابعة للتوتسي ، وقد كانت هذه الحادثة بمثابة الشرارة التي اشعلت الحرب الأهلية بالبلاد .[30]

واودت هذه الحرب بحياة قرابة مليون أنسان ، ووصفت بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني ، ادت إلى نزوح اعداد هائلة من سكان روندا لدول الجوار ، كما أودت هذه الحرب الأهلية بعدد كبير من القادة الحكوميين والمدنيين وعدداً من افراد قوات حفظ السلام التي كانت تقوم بتقديم المساعدة.[31]

لم تفلح محاولة مجموعة من كبار ضباط الجيش الرواندي التي اعلنت عن تشكيل (لجنة ازمات) ودعوة المسؤولين ، الى العمل للتسريع في تشكيل المؤسسات الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق اروشا لمعالجة حالة الفراغ السياسي ، ووقف الاشتباكات واستئناف المفاوضات ضمن الاتفاقية المذكورة ، وتشكيل حكومة موسعة وجمعية وطنية تتولى شؤون البلاد عبر المرحلة انتقالية مدتها عامان ، وصولا الى انتخابات عامة عام 1995م .[32]

---

[27] ايمن مصطفى عبد القادر ابو سالم ، جرائم الحرب في افريقيا في ظل القضاء الجنائي الدولي ، دراسة خاصة لحالتي السودان ورواندا ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ،2015م ،ص140 .

[28] خياطي مختار ، دور القضاء الجنائي في حماية حقوق الانسان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولود معمري ، الجزائر ،2011 ، ص102.

[29] اية يوسف جبرينا العوفي ، الاختصاص القضائي في التجريم بعض الافعال بين المجال المحظوظ للدول والتوجه المعاصر نحو العالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، فرع القانون الدولي العام ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،الجزائر ،2011 ، ص48.

[30] اية يوسف جبرينا العوفي ، الاختصاص القضائي في التجريم بعض الافعال بين المجال المحظوظ للدول والتوجه المعاصر نحو العالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، فرع القانون الدولي العام ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،الجزائر ،2011 ، ص48.

[31] قدير رحمة ، التدخل الدولي الانساني دراسة حالة الابادة الجماعية في رواندا -1994م- ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2016 ، ص98 .

[32] - ايلال قدير ، علاقة مجلس الأمن بالقضاء الجنائي الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2012 ، ص16 . وينظر صحيفة الوطن ، دمشق ، 24 عاما على مجازر الابادة الجماعية في رواندا ، الاحد 8 ابريل 2018م .

مع الإشارة إلى أن الحكومة الراوندية واجهت تحديات كبيرة في مرحلة ما بعد النزاع لاسيما في المجال السياسي والاقتصادي ، إذ اصبحت اعمالها توصف إلى حداً ما بالاستبدادية بالتزامن مع قيام الجبهة الوطنية بالهيمنة على السلطة أنذاك ، اذ اعتقلت وارهبت كل المنتقدين ، بما في ذلك التوتسي الناجين من الابادة الجماعية ، ورجال الانقاذ من الهوتو وقامت بحضر احزاب المعارضة ، وعززت قبضتها على السلطة.[33]

المطلب الثاني : العدالة الانتقالية وبناء السلام في رواندا

يراد بالعدالة الانتقالية "بأن**ها إدارة عملية التحول الذي تمر به الدولة والمجتمع من وضع سياسي يتسم بالقمع والاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان إلى وضع سياسي جديد يقوم على العدل والحرية والمساواة واحترام حقوق الإنسان من خلال استخدام مجموعة من الوسائل السياسية والقانونية والمالية والاجتماعية خلال فترة زمنية محددة"** ، وتعرف ايضاً على أنها "**تطبيق لعدد من الإجراءات الرامية إلى ضمانا لمحاسبة عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بحيث تكون هذه الإجراءات مهيأة خصيصاً لتناسب سياق معين يحدث فيه تغيير في القيادة الوطنية أو تركيبة الحكم مما يفتح المجال للمحاسبة عن جرائم ارتكبت في الماضي ، وفي مواجهة الانتهاكات التي ارتكبت على نطاق واسع، وهشاشة الدولة، والطلبات المتنافسة على الاحتياجات الماسة، تسعى إجراءات العدالة الانتقالية إلى استعادة الإيمان ، بفكرة حقوق الإنسان الأساسية كأساس للعقد الاجتماعي بين المواطن والدولة. ويتم قياس التقدم على المدى القصير إلى المتوسط من حيث المشاركة العامة في تقصي الحقيقة وفي عملية عدالة جنائية تتمتع بالمصداقية وبرنامج لجبر الضرر محوره الضحايا، وإجراءات إصلاحية لترميم المؤسسات العامة أو السلطات التي انحرفت عن مسارها وغايتها (كالشرطة والجيش والقضاء)**".[34]

وهناك من يرى بأن المفهوم ظهر مع بروز الصراعات في المجتمعات التي تعرف انتقالا نحو الديمقراطية ، ليتم ربطه بالقضايا المتعلقة بالانتهاكات والاعتداءات الخطيرة للقانون الدولي والقانون الانساني الدولي ولحقوق الانسان ، إذ ان اليات العدالة الانتقالية ضرورية لتحديد مسؤوليات الجناة ، وتعويض الضحايا ، لتحقيق المصالحة واعادة تماسك المجتمع ، وتعد لجان (الحقيقة والمصالحة) احد اهم اليات العدالة الانتقالية ، التي ترمي الى اعادة بناء الثقة ، والأمن ، واعادة بناء مؤسسات الدولة ، وقد يحتاج الوصول الى هذا الهدف الى عدالة متعددة الابعاد ، قضائية من جهة ترمي بدورها الى تطبيق القانون وتحقيق السيادة ، وتعالج الانتهاكات الجسيمة وتداوي جراح الماضي .[35]

ولايفوتنا أن ننوع إلى أن العام 1993 جمل قيام مجلس الأمن بالتدخل في الازمة الرواندية اذ اصدر قرارات (846/ 868 / 872) في اطار ارسال البعثة الاممية لمراقبة الوضع في رواندا ، وتطويق الصراع في المنطقة، وذلك بانتهاج الطرق السلمية لحل الصراع ، كما اصدر المجلس القرارات عام 1994م القرار رقم 893، بناءا على اقتراح من الامين العام السابق للأمم المتحدة لتقوم بمساعدة رواندا وبأنشاء ونشر كتبة ثانية في منطقة منزوعة السلاح لمساعدة البلاد عقب تفاقم الازمة ، مع ضرورة بيان إلى ان بلجيكا سرعان ما سقط (10) من جنودها مع بدء عمليات التطهير العرقي سرعان ما سارعت للانسحاب، كما فشل فريق المراقبين التابعة للأمم المتحدة في اتمام مهمته بمنع توريد السلاح من اوغندا الى الثوار.[36]

في أواخر العام 1994 اوصى الامين العام في تقريره الى مجلس الأمن بأنشاء بعثة للأمم المتحدة للمساعدة في رواندا ، تضم قرابة 5500 جندي بما يشمل خمس كتائب مشاة جيدة التسليح ، وتوسيع مهام هذه البعثة لتشمل توفير الظروف الأمنة لوكالات الاغاثة الانسانية ، والمساعدة في توزيع امدادات الاغاثة وتوفير الأمن للأشخاص المشردين داخل رواندا ، كما ان الامين العام اشار الى ان القواعد المنضمة لعمل البعثة لا يجب ان تشمل تفويضا بعمل قصري ، وفقا للفصل السابع

---

[33] - عبد الحسين شعبان ، العدالة الانتقالية وذاكرة الضحايا ، الحوار المتمدن ، 2008/1/26 ، متاح على الرابط : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=122262(2026/2/8)

[34] محمد على سويلم ، العدالة الانتقالية ، القاهرة ، 2015 ، ص 31-33.

[35] - محمد غسان الشبوط ، المصالحة بين الدولة والمجتمع في ضوء تجارب العدالة الانتقالية الافريقية : رواندا انموذجا ، برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، متاح على الرابط : democraticac.de(2026/2/5)

[36] - ايمن مصطفى عبد القادر ابو سالم ، مصدر سبق ذكرة ،ص 94.

من الميثاق للقيام بمهامها ، وانما يكون لهذه البعثة اتخاذ اعمال الدفاع عن النفس ضد اي تهديد للاماكن او الاشخاص المحميين او لوسائل توفير المساعدات الانسانية ، واصدر مجلس الأمن قراره رقم 918 الذي تضمن ثلاث جوانب من الازمة الرواندية ، اذ ورد في الجزء الأول من قراره توسيع مهام بعثة الامم المتحدة للمساعدة في رواندا ، وزيادة عدد القوات بحيث يكون مهامها المساهمة في توفير الأمن ، والحماية للأشخاص اللاجئين ، والمدنيين ، والمهددين بالخطر .[37]

في 8 نوفمبر من العام 1994م صدر القرار 955 الرامي لتشكيل محكمة جنائية بموجب الفصل السابع لمرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الانساني ، وقانون حقوق الانسان في رواندا ، وارفق مع القرار نظامها الاساسي المتكون من 32 مادة ، إذ يرى مجلس الأمن ان الهدف من انشاء هذه المحكمة هو تحقيق العدالة على اعتبار أن الحرب الأهلية في روندا تهدد السلم والأمن الدوليين ، ولذلك فبموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وبطلب من الحكومة الرواندية ، قرر مجلس الأمن انشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم القتل الجماعي ، وانتهاك القانون الدولي الانساني تبعاً لذلك تم اعتماد النظام الاساسي للمحكمة ، فهذه المحكمة ثاني محكمة جنائية مؤقتة تنشا بقرار من مجلس الأمن في العقد الاخير من القرن العشرين بعد محكمة يوغسلافيا .[38]

كما أن الجهود الداخلية لبناء السلام في رواندا عبر سلسلة من الاجراءات والاعمال نوضحها فيما يلي: [39]

1-**نزع السلاح والتسريح واعادة الاندماج** ، فقد نجحت رواندا في تسريح واعادة اندماج ما يقرب من 54000 مقاتل عام 1995م ، ونفذت لجنة التسريح واعادة الدمج الرواندية تلك العمليات في مرحلتين الأولى في المدة بين عام 1997-2001 ، والثانية بعد العام 2007م وقد شملت تلك العمليات خمسة قوى مسلحة متداخلة وهي تضم :

أ. **الجيش الملكي** : المهزوم في عام 1994م عبر الجبهة الوطنية الرواندية وقوة المتمردين ومعظمهم من التوتسي التي هزمت نظام الابادة الجماعية في يوليو 1994م.
ب. **الجيش الوطني الرواندي** : والذي سمي فيما بعد بقوات الدفاع الرواندية (الجيش الوطني الرواندي).
ت. **جيش التحرير** : وهم المقاتلون في شمال غرب رواندا.
ث. الجماعات المسلحة : وهم الجماعات التي قاتلت تحت تسميات سياسية وعسكرية مختلفة من الهوتو الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية .

2-الاصلاح المؤسسي : كان الاصلاح المؤسسي لاسيما في المجال الأمني يمثل أولوية ملحة في مرحلة ما بعد الابادة ، لان معظم من ارتكب الجرائم يرتبطون بالحكومة والشرطة والجيش ، وفروا من البلاد قبل التقدم العسكري للجبهة الوطنية الرواندية ، ومنهم من اندمج مع الجيش الرواندي والجبهة الوطنية ، وتبوأ مناصب في المؤسسة العسكرية ، فعلى الرغم من مشاركته في عمليات الابادة الجماعية ، بل والبعض منهم كانوا اعضاء داخل البرلمان الرواندي ، تم ادانتهم بعمليات الابادة وارتكاب جرائم بحق الانسانية ، وتم فصلهم من مناصبهم واحالتهم الى المحاكم المختصة لينالوا العقوبة كل حسب جرمه ، وعمدت الحكومة الرواندية على بناء المؤسسات المدنية والعسكرية .[40]

3-التعويضات وجبر الضرر : ناقش مجلس الوزراء الروندي في اغسطس من العام 2002م قانون التعويضات التي كادت ان تمنح 23 الف دولار أمريكي للمستفيدين الذين تم حصرهم على نطاق واسع مثل جميع الاشخاص الذين تم استهدافهم لأسباب عرقية او لأسباب معارضة الابادة الجماعية ، فضلاً عن اقاربهم بغض النظر عما اذا كانوا قد عانوا اي ضرر مادي ام لا وقد عملت الحكومة الرواندية المنتخبة على اعادة اللاجئين الذين فروا الى الدول المجاورة خوفا من القتل والتعنيف .[i]

الخاتمة

---

[37] -ايلال قدير ، مصدر سبق ذكره ، ص28 .
[38] - محمود شريف بسيوني ، المحكمة الجنائية الدولية ، مطبعة روز اليوسف الجديدة ، القاهرة ، 2002م ، ص182 .
[39] -اية يوسف جيرنا العوفي ، مصدر سبق ذكره ، ص 93.
[40] - محمود شريف بسيوني ، مصدر سبق ذكره ، ص192 .

يمكن القول أن رواندا تُعدّ من أبرز النماذج المعاصرة التي تُجسّد تعقيد النزاعات ذات الجذور التاريخية والاجتماعية العميقة، حيث لا يمكن فهم الإبادة الجماعية التي وقعت عام 1994 بمعزل عن المسار التاريخي الذي تشكّل خلال فترات الاستعمار وما بعدها ، فقد ساهمت السياسات الاستعمارية الألمانية ثم البلجيكية في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية الرواندية على أسس عرقية مصطنعة، عبر تكريس الانقسام بين الهوتو والتوتسي، ومنح الامتيازات السياسية والاقتصادية لفئة على حساب أخرى، الأمر الذي زرع بذور الكراهية وعدم الثقة داخل المجتمع.

ومع مرحلة ما بعد الاستقلال، لم تتمكن الدولة الرواندية من بناء نظام سياسي جامع قادر على استيعاب التعدد الاجتماعي، بل على العكس، استُخدمت الانقسامات العرقية كأداة للصراع على السلطة، مما أدى إلى دورات متكررة من العنف والإقصاء. وقد تراكمت هذه الأزمات في ظل ضعف المؤسسات، وتسييس الهوية، وتدخلات إقليمية غير مباشرة، إلى أن بلغت ذروتها في الإبادة الجماعية التي شكّلت واحدة من أبشع الجرائم الإنسانية في أواخر القرن العشرين.

إلا أن أهمية تجربة رواندا لا تكمن فقط في مأساة النزاع، بل في المسار اللاحق لإعادة بناء الدولة والمجتمع. فقد اتجهت رواندا بعد 1994 إلى تبني مقاربة شاملة لبناء السلام، جمعت بين تحقيق العدالة، والمصالحة المجتمعية، وإعادة بناء المؤسسات، والتنمية الاقتصادية ، وكان لنظام محاكم "الغتشاتشا" دور محوري في معالجة إرث الجرائم، من خلال الجمع بين المساءلة والاعتراف، وإشراك المجتمع المحلي في عملية العدالة الانتقالية.

كما عملت القيادة السياسية الجديدة على تجاوز الخطاب العرقي، وإعادة صياغة الهوية الوطنية على أساس المواطنة، مع التركيز على تعزيز الاستقرار، وإعادة الإعمار، وتحقيق النمو الاقتصادي. ورغم الانتقادات الموجهة إلى التجربة الرواندية، خاصة فيما يتعلق بالحريات السياسية، فإنها تظل مثالًا مهمًا على قدرة المجتمعات الخارجة من نزاعات دموية على إعادة بناء نفسها عبر سياسات حازمة ومتكاملة ، وعليه، تبرز رواندا كحالة دراسية توضح أن النزاعات لا تنشأ فجأة، بل هي نتيجة تراكمات تاريخية وسياسية طويلة، وأن معالجتها تتطلب أكثر من وقف العنف، إذ تستلزم معالجة الجذور العميقة للصراع، وبناء مؤسسات قوية، وتحقيق عدالة انتقالية فعّالة، وترسيخ ثقافة سلمية قادرة على منع عودة النزاع مستقبلاً.

كما توصلت الدراسة إلى استنتاجات هي :

1. تُظهر دراسة النزاع في رواندا أن الانقسامات العرقية لم تكن سببًا طبيعيًا أو حتميًا للصراع، بل نتاج سياسات استعمارية وإدارية أسهمت في تحويل الفوارق الاجتماعية إلى هويات صراعية مغلقة ، كما يتضح أن فشل النخب السياسية بعد الاستقلال في إدارة التنوع الاجتماعي، واعتمادها على خطاب الإقصاء والعنف، شكّل عاملًا حاسمًا في تفجير النزاع.
2. تبيّن التجربة الرواندية أن غياب المؤسسات القوية، وتسييس الهوية، وضعف آليات العدالة والمساءلة، كلها عوامل تؤدي إلى هشاشة الدولة وتكرار العنف ، بالمقابل، تؤكد مرحلة ما بعد النزاع أن بناء السلام لا يقتصر على إنهاء الحرب، بل هو عملية طويلة ومعقدة تشمل إعادة بناء الثقة، وتحقيق العدالة، وإصلاح مؤسسات الدولة، وتعزيز التنمية.
3. تُبرز رواندا أهمية العدالة الانتقالية كأداة لمعالجة إرث الماضي، شريطة أن تكون متكيفة مع السياق المحلي وقادرة على إشراك المجتمع ، إضافة إلى ذلك، تُظهر التجربة أن القيادة السياسية تؤدي دورًا محوريًا في توجيه مسار ما بعد النزاع، سواء نحو المصالحة والاستقرار أو نحو إعادة إنتاج التوترات.

وفي المحصلة، تؤكد حالة رواندا أن السلام المستدام يتطلب معالجة شاملة للجذور التاريخية والسياسية للنزاع، وبناء دولة قادرة على إدارة التنوع، ومنع استغلال الهوية كوسيلة للصراع، وهو درس أساسي يمكن الاستفادة منه في دراسة نزاعات مشابهة في أفريقيا وخارجها

---

[i] - فيدا نجيب حمد ، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2006م ، ص27.

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً. الكتب :

1- ابو سالم ، ايمن مصطفى عبد القادر (2015)، جرائم الحرب في افريقيا في ظل القضاء الجنائي الدولي دراسة خاصة لحالتي السودان ورواندا ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة.
2- جمعة ، عمر ، (2019) بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجاوب المحلي واعادة التأهيل المجتمعي ، سامراء ، دار الهاشمي.
3- حمد ، فيدا نجيب (2006)، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت.
4- بسيوني ، محمود شريف ، (2002) المحكمة الجنائية الدولية ، مطبعة روز اليوسف الجديدة ، القاهرة.
5- سيرك ، ليزا ، (2011) ، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام ، دار الثقافة ، القاهرة.
6- محمود ، رشدان علي ، (2011) ، الوساطة لتسوية النزاعات بين النظرية و التطبيق ، عمان ، دار اليازوري .
7- الجرجري ، وليد احمد سليمان ، (2021) ، دور الأمم المتحدة في إرساء الديمقراطية ، عمان ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ثانياً. المجلات والدوريات والدراسات :

1- مطر ، ايناس عبد السادة علي ومحمد عبد الاله ، (2018) ، انماط البيئة الاستراتيجية ودورها في تحديد استراتيجيات التعامل مع حالات الصراع والسلام ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 56 ، بغداد.
2- خريسان ، باسم علي ، (2018) ، بناء السلام دراسات في اليات بناء السلام في العراق ، مجلة قضايا سياسية ، بغداد ، العدد (52).
3- احمد ، خالد عكاب حسون وسالم انور ، (2018) ، المفهوم المعاصر لبناء السلام في اطار القانون الدولي والانساني ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 15.
4- الخزندار ، سامي ابراهيم ، (2013) ، علم دراسات الصراع والسلام وفض النزاعات النشأة والتطور ، المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية ، العدد 1.
5- دعيم ، عزيز سمعان ، (2019) ، ثقافة السلم المجتمعي عقبات وتعزيزات من وجهة نظر عينة مجتمعية ، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا ، العدد 5.
6- عبد الفتاح ، عبد الكافي وإسماعيل ، (2005) ، موسوعة الدول والبلدان والأماكن ، الاسكندرية ، مركز الإسكندرية للكتاب.

ثالثاً. الرسائل والاطاريح :

1- العوفي ، اية يوسف جبرينا ، (2011) ، *الاختصاص القضائي في التجريم بعض الافعال بين المجال المحظوظ للدول والتوجه المعاصر نحو العالمية* ، رسالة ماجستير غير منشورة ، فرع القانون الدولي العام ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر .
2- قدير ، ايلال ، (2012) ، *علاقة مجلس الأمن بالقضاء الجنائي الدولي* ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر.
3- لكمين ، خيرة ، (2018) ، استراتيجية *الامم المتحدة في بناء السلام بين طوح النصوص ومحدودية التنفيذ العراق 2003-2016 نموذجا* ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة 8 ماي 1945 ، الجزائر.
4- رحمة ، قدير ، (2016) ، *التدخل الدولي الانساني دراسة حالة الابادة الجماعية في رواندا -1994م* ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر.
5- مرابط ، كريم ، (2001) ، *مسألة الاقليات في افريقيا من منظور القانون الدولي* ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الحقوق والعلوم الادارية.

رابعاً. الانترنيت :

1. قحطان حسين طاهر ، اعادة السلام في المناطق المحررة من داعش وعقبات التنفيذ ،مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، 7 ايار 2015 ، متاح على الرابط : https://2u.pw/u9EAah(2026/2/7)
2. محمد عبد الرحمن محمد غيث ، دور الامم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحرب الاهلية دراسة لحالة السلفادور 1992-1996 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية ، برلين ،2029 ، متاح على الرابط http://mcsr.net/news33 (2026/1/8)
3. حمدوش رياض ، تطور مفهوم بناء السلام دراسة في النظرية والمقاربات ، مركز عدل لحقوق الانسان ، 9 اذار 2029 ، متاح على الرابط: http://taizsages.org/ar/images/pdf/a7.pdf (2026/2/2)
4. محمد غسان الشبوط ، المصالحة بين الدولة والمجتمع في ضوء تجارب العدالة الانتقالية الافريقية : رواندا انموذجا ، برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، متاح على الرابط : democraticac.de(2026/2/5)
5. عبد الحسين شعبان ، العدالة الانتقالية وذاكرة الضحايا ، الحوار المتمدن ، 2008/1/26 ، متاح على الرابط : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=122262 (2026/2/8)

List of Sources and References:

Books: / First

1. Abu Salem, Ayman Mustafa Abdel Qader (2015), War Crimes in Africa under International Criminal Law: A Special Study of the Cases of Sudan and Rwanda, Arab Bureau for Knowledge, Cairo.
2. Jumaa, Omar (2019), Peacebuilding in Conflict Societies: A Study of Local Response and Community Rehabilitation, Samarra, Dar Al-Hashemi.
3. Hamad, Fida Najib (2006), The International Criminal Court: Towards International Justice, Al-Halabi Legal Publications, Beirut.
4. Bassiouni, Mahmoud Sharif (2002), The International Criminal Court, Rose El-Youssef New Press, Cairo.
5. Serk, Lisa (2011), Peacebuilding Strategies: Is Peace Possible?, Dar Al-Thaqafa, Cairo.
6. Mahmoud, Rashdan Ali (2011), Mediation for Conflict Resolution: Between Theory and Practice, Amman, Dar Al-Yazouri. 7- Al-Jarjari, Walid Ahmed Suleiman, (2021), The Role of the United Nations in Establishing Democracy, Amman, Dar Al-Akademiyoun for Publishing and Distribution.

Second / Journals, Periodicals, and Studies:

1. Matar, Inas Abdul-Sada Ali and Muhammad Abdul-Ilah, (2018), Patterns of the Strategic Environment and Their Role in Determining Strategies for Dealing with Conflict and Peace Situations, Journal of Political Science, Issue 56, Baghdad.
2. Khraisan, Basim Ali, (2018), Peacebuilding: Studies in Peacebuilding Mechanisms in Iraq, Political Issues Journal, Baghdad, Issue (52).
3. Ahmed, Khaled Akab Hassoun and Salem Anwar, (2018), The Contemporary Concept of Peacebuilding within the Framework of International and Humanitarian Law, Tikrit Journal of Political Science, Issue 15.
4. Al-Khazendar, Sami Ibrahim, (2013), The Science of Conflict and Peace Studies and Conflict Resolution: Origins and Development, Jordanian Journal of Law and Political Science, Issue 1.

5. Da'im, Aziz Sam'an, (2019), The Culture of Community Peace: Obstacles and Enhancements from the Perspective of a Community Sample, Al-Hussein Bin Talal University Journal of Research, Deanship of Scientific Research and Graduate Studies, Issue 5.
6. Abdel Fattah, Abdel Kafi and Ismail, (2005), Encyclopedia of Countries, Nations, and Places, Alexandria, Alexandria Center for Books.

Third / Theses and Dissertations:

1. Al-Awfi, Aya Yousef Jabrina, (2011), Jurisdiction in Criminalizing Certain Acts: Between the Privileged Sphere of States and the Contemporary Trend Towards Globalization, Unpublished Master's Thesis, Department of Public International Law, Mouloud Mammeri University of Tizi Ouzou, Faculty of Law and Political Science, Algeria.
2. Qadir, Ilal, (2012), The Relationship Between the Security Council and International Criminal Justice, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Mouloud Mammeri University of Tizi Ouzou, Algeria.
3. Lakmin, Khayra, (2018), The United Nations Strategy in Peacebuilding: Between the Ambitions of Texts and the Limitations of Implementation – Iraq 2003-2016 as a Case Study, Unpublished Doctoral Dissertation, University of 8 May 1945, Algeria. 4. Rahma, Qadir, (2016), International Humanitarian Intervention: A Case Study of the Rwandan Genocide - 1994, Unpublished Master's Thesis, National School of Political Science, Algeria.
4. Mrabet, Karim, (2001), The Issue of Minorities in Africa from the Perspective of International Law, Unpublished Master's Thesis, Institute of Law and Administrative Sciences.

Fourth / Internet:

1. Qahtan Hussein Taher, Restoring Peace in Areas Liberated from ISIS and Obstacles to Implementation, Al-Mustaqbal Center for Strategic Studies, May 7, 2015, available at: https://2u.pw/u9EAah (February 7, 2026)
2. Muhammad Abdul Rahman Muhammad Ghaith, The Role of the United Nations in Peacebuilding After the End of the Civil War: A Case Study of El Salvador 1992-1996, Arab Democratic Center for Strategic and Economic Studies, Berlin, 2029, available at: http://mcsr.net/news33 (January 8, 2026)
3. Hamdoush Riyad, The Evolution of the Concept of Peacebuilding: A Study in Theory and Approaches, Adl Center for Human Rights, March 9, 2029, available at: http://taizsages.org/ar/images/pdf/a7.pdf(February 2, 2026)
4. Muhammad Ghassan Al-Shaboot, Reconciliation Between the State and Society in Light of Transitional Justice Experiences African: Rwanda as a Model, Berlin, Arab Democratic Center, available at: democraticac.de (February 5, 2026)
5. Abdul Hussein Shaaban, Transitional Justice and the Memory of Victims, Civil Dialogue, January 26, 2008, available at: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=122262(February 8, 2026)